كلمة

معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر

نائب محافظ

مؤسسة النقد العربي السعودي

في اجتماع

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : تحديات النمو والعولمة

واشنطن دي سي، 7-8 أبريل 2004م

أيها السيدات والسادة،

يسرني أن أخاطب هذا الجمع المتميز. كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر إلى قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ومعهد صندوق النقد الدولي، والسيد جورج عابد على ترتيبهم هذا الاجتماع. وأنا على ثقة بأن هذه المناسبة سوف تساهم في تحقيق مزيد من الفهم للقضايا المالية والتنموية التي لها أثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقدراتها الاقتصادية.

بما أن المملكة العربية السعودية هي أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد رأيت من المفيد أن أُركز حديثي على التجربة التنموية في المملكة واستنتاج بعض الدروس منها. ومع أن إيرادات النفط، التي نعتبرها نعمة وليس نقمة، قد ساهمت بقدر كبير في الحد من قيود التمويل، إلا أن التجربة في دول أخرى قد أظهرت أن توفر إيرادات النفط ليس ضرورياً و لا كافياً لتحقيق تنمية ناجحة. و يعكس نجاح استراتيجية المملكة التنموية، في الواقع، مجموعة من السياسات الشاملة المحكمة التسلسل التي شملت كافة قطاعات الاقتصاد. وتم توقعها على أساس الحقائق الملحة التالية:

أولاً، الاستخدام الفعال لإيرادات النفط **لإنشاء بنية أساسية حديثة** وتنمية الموارد البشرية للبلاد. واستخدمت أيضاً لتمويل عدد من المشاريع الصناعية الكبيرة بعضها عبارة عن

مشاريع مشتركة مع شركات دولية. وقد كانت هذه المشاريع ضرورية لتنويع القاعدة الإنتاجية خصوصاً إذا أخذنا في عين الاعتبار الحاجة إلى رأس المال والمهارات الإدارية في القطاع الخاص السعودي في السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي.

ثانياً، إن المملكة منذ نشأتها تحافظ على مبدأ الاقتصاد الحر وهي ما زالت تتبنى هذا التوجه وهو ليس جديداً علينا. وتنتهج **اقتصاد السوق وأنظمة متحررة من القيود بالنسبة للنقد الأجنبي والتبادل التجاري**. وبالرغم من هزات أسعار النفط وعدد الحروب التي شهدتها المنطقة، إلا أن المملكة في الواقع لم تحاول أبداً فرض أية قيود على أنظمة أسعار الصرف والتبادل التجاري. وكان لهذا التوجه أثره في تعزيز الثقة في الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الاقتصاد السعودي.

ثالثاً، وجود **هيكل اقتصاد كلي مستقر** مربوط بسعر صرف قوي علاوة على اعتماد سياسات مالية ونقدية مناسبة. وحققت المملكة العربية السعودية نجاحاً في المحافظة على تضخم منخفض و نظام مصرفي سليم يتمتع بقاعدة رأسمالية متينة. وتمكنت المملكة من تحقيق ذلك بفضل السياسات النقدية الحصيفة، وأنظمة المدفوعات الحديثة، والرقابة القوية والأنظمة الاحترازية. إضافة إلى ذلك، إن الدين الحكومي بكامله بالعملة المحلية ويعود جزء كبير منه لمؤسسات القطاع العام.

رابعاً، تنفيذ الإصلاحات بسرعة وتسلسل دون التأثير على الاستقرار الاجتماعي.

نتيجة لذلك شهدت المملكة العربية السعودية تحولاً كبيراً مما أدى إلى وصول الطرق السريعة والمياه والكهرباء والمستشفيات والمدارس إلى كافة مناطق المملكة. ولا يقدر هذا التقدم الذي تحقق حق قدره إلا أولئك الذين كانوا على معرفة بالمملكة في مطلع عقد السبعينات. وزاد أيضاً دور القطاع الخاص بشكل كبير حيث ارتفع ناتجه المحلي الإجمالي حوالي 28 ضعفاً بالأسعار الحقيقية خلال الفترة 1973م - 2002م. وارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية، خلال الفترة نفسها، من 26 مليون دولار أمريكي فقط إلى أكثر من 10 مليار دولار أمريكي. كما حققت مؤشرات التنمية الاجتماعية قفزات سريعة خلال نفس الفترة كما وثق التقرير الصادر حديثاً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / وزارة الاقتصاد والتخطيط

حول التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية. وتعتبر هذه الإنجازات مذهلة جداً في ظل عدم الاستقرار الجيوسياسي للمنطقة.

بالرغم من الرفاهية التي ننعم بها بفضل هذه الإنجازات، إلا أننا ندرك تماماً أنه ما زالت هناك تحديات. وأول هذه التحديات وأهمها الحاجة إلى **زيادة فرص التوظيف** لمواطني المملكة الذين يزداد عددهم بسرعة. وبالمناسبة كانت المملكة في مطلع السبعينات تشكو من نقص القوى العاملة السعودية، أما الآن فالمشكلة هي العكس. ولمواجهة هذا التحدي، تبنينا طريقة متعددة الاتجاهات تهدف إلى رفع مستوى نمو الاقتصاد، والحد من عدم تناسب المهارات مع حاجة سوق العمل، وإضفاء مرونة أكبر على سوق العمل.

لتحقيق هذه الأهداف، عكفت الحكومة منذ أواخر التسعينات على تطبيق مرحلة ثانية من الإصلاحات. وتم إنشاء **المجلس الاقتصادي الأعلى** ليقوم بدراسة القضايا الاقتصادية بشكل أفضل، وتعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات ذات الصلة، وتعجيل اتخاذ القرارات وتنفيذها. كما تم إنشاء **الهيئة العامة للاستثمار** بصفتها هيئة شاملة لكل ما له علاقة بالاستثمار والمستثمرين لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. وأُنشئت أيضاً **هيئة عليا للسياحة** لتطوير هذا القطاع بصفته مصدراً جديداً وهاماً للنمو، إضافة إلى إنشاء **المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن** لتطوير عملية اتخاذ القرارات في قطاع الطاقة وزيادة الفعالية. كما صدر عدد من الأنظمة واللوائح التي من شأنها أن تعزز الشفافية والمنافسة. ولا بد أن تساهم **الأنظمة الخاصة بممارسة المحاماة ولائحة العقوبات** في تطوير النظام القضائي وتحديث البيئة القانونية.

لقد أقر مجلس الوزراء مؤخراً **نظام الضرائب** الذي خفض معدل الضريبة على الاستثمار الأجنبي من 45 في المائة إلى 20 في المائة. كما تم تحقيق تقدم كبير في عدة مجالات أخرى من ضمنها **نظام الشركات، ونظام الوكالات التجارية، ونظام العمل والعمال**. كما أننا نمضي قُدماً في عملية التخصيص. وفي هذا الصدد، يعتبر النجاح الكبير في بيع ثلاثين في المائة من أسهم شركة الاتصالات إلى الجمهور مؤشراً هاماً في عملية التخصيص. ولقد كان ذلك في الواقع ثاني أكبر طرح عام أولي للأسهم في العالم خلال عام 2002م. ونحن مستمرون في زيادة مشاركة القطاع الخاص في تنمية **المرافق والبنية الأساسية**. ولقد تم دمج المهام

الخاصة بمرافق المياه والكهرباء وتحلية المياه في وزارة واحدة لتعجيل تطوير هذه المرافق، وتعزيز فاعليتها، و تحديث الإجراءات المتبعة فيها.

على الصعيد المالي، تم اتخاذ إجراءات لتعزيز نمو تمويل الرهون العقارية بواسطة مصارف تجارية يمتلكها ويديرها القطاع الخاص بمشاركة دولية كبيرة. وتمت أيضاً الموافقة على منح تراخيص لفتح فروع لعدد من المصارف الخليجية وهناك مزيد من التراخيص لمصارف دولية يبت فيها. كما أقر مجلس الوزراء نظام التأمين الذي يوفر إطاراً قانونياً لتطوير هذا القطاع. ولا بد أن يسهل نظام السوق المالية الذي أُقر مؤخراً زيادة الطرح الأولي للأسهم للاكتتاب العام إضافة إلى تطوير سوق لسندات الشركات وأدوات مالية أُخرى. ولا بد أن يعزز نظام السوق المالية عمليات سوق الأسهم وفعاليتها، وأن يشجع الاستثمار والنمو. وبالمناسبة، تجاوزت القيمة السوقية لأسهم السوق السعودية الـ 180 مليار دولار.

إضافة إلى الجهود المستمرة لتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية، تم إطلاق مبادرة الغاز لزيادة الاستثمار الأجنبي في قطاع الهيدروكربونات. وتم حتى الآن توقيع اتفاقيات مع 4 اتحادات لشركات دولية للاستثمار في مشاريع أساسية لاستخراج الغاز غير المصاحب من المنبع. ويشهد الاستثمار في قطاع المعادن توسعاً. وهناك مشاريع قائمة لاستخراج الفوسفات والبوكسيت.

ولتعزيز فعالية الاقتصاد وقدرته التنافسية، فقد أحرزنا تقدماً كبيراً في عملية **تحرير التبادل التجاري** و**الاندماج الإقليمي** في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمنطقة العربية. وقد تم الإسراع في تطبيق التخفيضات في رسوم الواردات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، كما تم خفض معدلات التعرفة الجمركية لمعظم البنود من 12 في المائة إلى 5 في المائة ، بتطبيق التعرفة الجمركية الخارجية المشتركة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتم إطلاق الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون. كما نأمل أن تُفضي مفاوضاتنا المستمرة إلى اتفاقية نهائية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قريباً.

زملائي وأصدقائي،

إن زيادة فرص توظيف السعوديين لا تتطلب نمواً أسرع فحسب بل تتطلب أيضاً ضمان توفر القوى العاملة الوطنية الواعية والمدربة تدريباً جيداً. ولتحقيق هذا الهدف تم إنشاء **صندوق تنمية الموارد البشرية** لتمويل تدريب المواطنين السعوديين على الأعمال التي يحتاجها القطاع الخاص. و الهدف من فصل الشؤون الاجتماعية عن وزارة العمل الذي حدث مؤخراً هو زيادة التركيز على قضايا العمل. والجهود مستمرة لتعميق قدرة نظام التعليم على المساعدة في سد فجوة المهارات التي يحتاجها الاقتصاد. كما تم إنشاء قاعدة بيانات تساعد في المواءمة بين مؤهلات الباحثين السعوديين عن فرص عمل في القطاع الخاص مع فرص العمل الشاغرة. ويهدف التطبيق المرن **لسياسة السعودة** إلى زيادة نسبة توظيف السعوديين في فرص العمل الجديدة التي يُوجدها توسع الاقتصاد مع المحافظة على قدرة القطاع الخاص على المنافسة.

عندما ننظر للماضي نجد في التقدم الذي حققناه خلال الثلاثة عقود الماضية دروساً عامة لا تقتصر على المملكة فقط. وبدون شك ليس هناك عصا سحرية نضرب بها التخلف كما ليس هناك صيغة بسيطة أو مبسطة للتنمية. وكما بين المتحدثون الآخرون لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية إلا من خلال مجموعة متكاملة من السياسات المالية والنقدية والمصرفية والهيكلية. ويجب وضع هذه السياسات وتصميم تسلسلها بالتزام ثابت على أعلى المستويات بالتزامن مع الظروف الاقتصادية الاجتماعية لكل دولة.

وشكراً على اهتمامكم وحسن إصغائكم.